نشرة صندوق النقد الدولي

إصلاح نظام الحوكمة في الصندوق

المجلس التنفيذي يوافق على إصلاحات بعيدة الأثر في نظام حوكمة الصندوق

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

٥ نوفمبر ٢٠١٠

الإصلاحات الأساسية هي مضاعفة حصص عضوية الصندوق بما يؤدي إلى تحويل ٦% من أنصبة الحصص إلى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية (الصورة: صندوق النقد الدولي)

- تحويل نسبة كبيرة من القوة التصويتية إلى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية
- الإصلاحات سوف تحقق مجلسا تنفيذيا أكثر تمثيلا للبلدان الأعضاء، مع التحول إلى نظام الانتخاب في اختيار كل أعضائه
- من المقرر مضاعفة حصص عضوية الصندوق لتصل إلى نحو ٧٥٥ مليار دولار أمريكي

وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على إصلاحات بعيدة الأثر في كيفية إدارة أعماله قبل أسبوع من اجتماع قادة مجموعة العشرين للاقتصادات الصناعية والأسواق الصاعدة في العاصمة الكورية سول حيث يناقشون أفضل السبل لتعزيز التعافي العالمي.

صرح السيد ستراوس-كان للصحفيين أثناء مؤتمر صحفي عُقِد فور التوصل إلى قرار المجلس: "إذا نظرنا إلى هذه الإصلاحات ككل، سنجد أنها تمثل تحولا كبيرا في توزيع الحصص ومن ثم القوة التصويتية. فهي تحقق تعزيزا بالغ الأهمية لأصوات وتمثيل بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية ... وهي بمثابة إصلاح تاريخي للأوضاع في الصندوق."

وأضاف: "معنى هذا أن أكبر عشرة مساهمين في الصندوق هم الآن أكبر عشرة بلدان في العالم بالفعل، أي الولايات المتحدة واليابان والبلدان الأوروبية الأربعة الكبرى، وبلدان مجموعة "بريك" الأربعة؛ كما يعني أن ترتيب البلدان الأعضاء أصبح الآن انعكاسا صادقا لترتيبها الفعلي في الاقتصاد العالمي."

قوة تصويتية أكبر لبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية

وستتمثل الإصلاحات الأساسية في مضاعفة حصص عضوية الصندوق بما يؤدي إلى تحويل ٦% من أنصبة الحصص إلى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية.

وفي هذا الصدد قال السيد ستراوس-كان: "سوف يُحوَّل نصف هذه النسبة من الاقتصادات المتقدمة، ومعظمها بلدان أوروبية، وإن كانت الولايات المتحدة قد ساهمت بدور في ذلك أيضا، بينما يأتي الثلث من البلدان المنتجة للنفط، كالمملكة العربية السعودية مثلا. وبذلك يصبح المجموع ٨٠% تُحوَّل من البلدان المتقدمة والبلدان المنتجة للنفط، و٢٠% فقط من البلدان الصاعدة الأخرى.

والخلاصة أن ١١٠ من بين ١٨٧ بلدا سوف تزداد أنصبتهم من الحصص أو تظل دون تغيير. وحين تنظر إلى هذه البلدان المائة وعشرة تجد أن ١٠٢ منها من البلدان الصاعدة والنامية، وهو ما يعطي صورة واضحة عما حدث."

وسيتألف أكبر عشرة بلدان في الصندوق بعد تنفيذ الإصلاح من الولايات المتحدة واليابان والأربعة اقتصادات الأوروبية الكبرى (فرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة) والبرازيل والصين والهند والاتحاد الروسي (مجموعة "بريك"؛ راجع الإطار).

وإضافة إلى ذلك، سيتم الحفاظ على صوت أفقر البلدان النامية في الصندوق عن طريق الاحتفاظ بأنصبتها من الأصوات. وفي هذا الخصوص قال السيد ستراوس-كان: " كنا بحاجة إلى إنجاز هذه المهمة مع الحفاظ على حصص أفقر البلدان، لأنك حين تعمد إلى تنظيم الأمور لكي تصبح أكثر اتساقا مع الوزن الاقتصادي لكل بلد، يظل الخطر قائما بأن تؤول الأمور إلى شبه اختفاء للبلدان الصغيرة .. البلدان الفقيرة .. في هذا السياق. ومن هذا المنطلق حددنا لأنفسنا قيدا يقضي بتوفير الحماية لأفقر البلدان، وقد حققنا لهم الحماية بالفعل."

مجلس تنفيذي أكثر شرعية وديمقراطية

بمجرد أن تدخل الإصلاحات حيز التنفيذ، سوف تنعكس إعادة التوازن على المجلس التنفيذي أيضا. وأوضح المدير العام هذه المسألة بقوله: "سوف يُلغى اثنان من مقاعد البلدان الأوروبية المتقدمة. وقد وافقت هذه البلدان على هذا الإلغاء، كما وافقت على المنهج الذي يتم به، وعلى جدوله الزمني. وعند إنجاز هذه المهمة، ستكون مقاعد البلدان الصاعدة في المجلس التنفيذي قد زادت مقعدين، مما سيعكس بدقة كل التغييرات التي أدخلت على حصصها." وضمن هذا الاتفاق، سيصبح اختيار كل المديرين التنفيذيين بالانتخاب.

إصلاحات نظام الحصص والحوكمة: حقائق أساسية

- كل بلدان مجموعة "بريك" ستصبح ضمن المساهمين العشرة الكبار في الصندوق
- تحويل نسبة من أنصبة الحصص تزيد على ٦% إلى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية
- الحفاظ على صوت أفقر البلدان الأعضاء عن طريق الاحتفاظ بأنصبتها من الأصوات.

إذن من يدفع مقابل هذا التحويل؟

- معظم النسبة المحولة ــ حوالي ٨٠% منها ــ تأتي من تخفيض أنصبة الاقتصادات المتقدمة وبعض البلدان المنتجة للنفط من حصص العضوية
- هناك ١١٠ بلدا سوف تزداد أنصبتها من الحصص أو تظل دون تغيير، منها ١٠٢ من بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية

بمجرد أن تدخل الإصلاحات حيز التنفيذ، سوف تنعكس إعادة التوازن على المجلس التنفيذي

- اثنان من مقاعد الاقتصادات الأوروبية سوف تُلغى
- كل المديرين التنفيذيين سوف يتم اختيارهم بالانتخاب.

وأيد المجلس التنفيذي الخط الزمني الذي يقضي ببدء سريان زيادة الحصص والانتهاء من إعادة المواءمة بين أنصبة البلدان الأعضاء مع حلول موعد الاجتماعات السنوية في أكتوبر ٢٠١٢، وتنفيذ إصلاحات المجلس التنفيذي في موعد لا يتجاوز انتخابات المجلس التنفيذي اللاحقة والتي تقرر إجراؤها في أواخر ٢٠١٢.

وتم الاتفاق على مراجعة تكوين المجلس التنفيذي كل ثماني سنوات، بدءا من دخول إصلاحات الحصص حيز التنفيذ. وكان تكوين المجلس قد تغير آخر مرة في عام ١٩٩٢ حين توسعت عضويته من ٢٠ إلى ٢٤ عضوا ليضم البلدان الأعضاء الجدد عقب انهيار الاتحاد السوفيتي.

مضاعفة الحصص

ومن المقرر أن تزداد حصص العضوية، وهي المصدر الرئيسي للموارد المالية في الصندوق، لتصل إلى ٤٧٦,٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة صعودا من ٢٣٨,٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة تم الاتفاق عليها في عام ٢٠٠٨ ضمن إصلاحات نظام الحصص والأصوات.

وفي الإطار المتفق عليه، سيبدأ في المقابل تخفيض الموارد المتاحة من خلال "الاتفاقات الجديدة للاقتراض" (NAB) ــ وهي ترتيب مساند بين الصندوق ومجموعة من أعضائه يتيح للصندوق الحصول على موارد إضافية لاستخدامها في الإقراض.

وقد وافق المجلس أيضا على اتخاذ قرار بحلول يناير ٢٠١٣ بشأن الصيغة الجديدة لحساب الحصص، وعلى استكمال المراجعة القادمة للحصص بحلول يناير ٢٠١٤، أي قبل الموعد المحدد لها بعامين.

وقبل أن يدخل الاتفاق الجديد حيز التنفيذ، يتعين المصادقة عليه في مجلس المحافظين، وهو أعلى جهاز لاتخاذ القرار في الصندوق، على أن يتم ذلك بأغلبية ٨٥% من الأصوات المدلى بها.